والدلايل على المذهب الثاني ضعيفة سخيفة رأينا تركها اجدر والحق ما اقول بتوفيق الله تعالى وتاييده وان كان مستنبطا من كلامهم ويقتضي تمهيد مقدمة اولا وهي ان الاثر للجاعل بالذات في الماهيات الحقيقية التي كلامنا فيها لا بد ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر ولحاظ اللاحظ فان الماهيات الحقيقية تخرج من خبر العدم الى نفقة الوجود بالضرورة سواء فرضنا وجود المعتبر والاعتبار او عدمهما نعم ان قلنا بكون الاعتباريات اثر الجاعل فباعتبار الثاني الذي هو ليس باعتباري واذا تمهد هذا فنقول ان لنا سبيلين الاول نفي وجود الكلي الطبيعي في الخارج كما هو الحق عندي وستذكر برهانا قويا على ذلك في مقامه وهو وان كان مخالفا لجمهور الحكما لكني في مقام التحقيق لست من الذين تقلدوا وقلدوهم وعلى هذا التقدير ليس في عالم الكون الا التشخصات المحضة لجمهور الحكما لكني في مقام التحقيق لست من الذين تقلدوا تقليدهم وعلى هذا التقدير ليس في عالم الكون الا التشخصات المحضة هي الوجودات الحقيقية لان التحقيق لست من الذين تعددوا ان الوجود اما عين التشخص كما هو راي الفارابي او مساوق له كما هو راي غيره ومعنى المساوقة هاهنا ان لا يتخلف احدهما عن الاخر تخلفا زمانيا او ذاتيا فلو كان الوجود عارضا لها او جزءا او منفصلا لبطلت العينية او المساوقة كما لا يخفى على من له ادنى تامل بل لا بد ان يكون عينا فاذا انعزلت العينية فلم يتحقق الهيئة التركيبية بين الشي ووجوده اللهم الا في الذهن باعتبار انتزاع معنى الوجود المصدري وانتسابه في الذهن اليه ومنشاهذي الامرين الاعتبار بين نفس تلك

التشخصات

التشخصات في الخارج فهي ثمرة للجاعل بالذات واما الوجود المصدري وانتسابه الى تلك فهما ثمرتان بالتبع لكونهما اعتبار محضا وهذا المعنى يحقق الجعل البسيط والثاني سبيل وجود الكلي الطبيعي وهو الحق عندهم وحينئذ اما ان يكون الوجود الخاص والتشخص عين الماهية فمع انه باطل لانه يرفع التما الاشخاص يثبت مطلوبنا كما ذكرنا انفا او جزءا لها فمع بطلانه بهذا البيان يويد المطلوب ايضا فان الجعل المولف لا يمكن بين الشي وذاتياته فاذا بطل المولف ثبت البسيط لعدم خلو الماهية عنهما واما احتمال انفصال التشخص والوجود فانه باطل ايضا فانهما من محمولات الماهية والمنفصل لا يحمل على ما انفصل عنه وايضا فانهما من محمولات الماهية والمنفصل لا يحمل على ما انفصل عنه وايضا يلزم الترجيح بلا مرجح في نسبة التشخص الى زيد دون عمرو فانه في جانب المنسوب اليه لم يبق حينئذ الا الماهية المشتركة بينهما لا تمايز فيها اصلا فلو اعتبر تمايز بينهما بالمنفصلات الاخر يلزم التسلسل او الدور كما لا يخفى على من له ادنى فطانة واما ان لا يعتبر التمايز بالمنفصلات بل بالمتصلات فيعود الى احد الشقوق الباقية تعود ان الضرورة شاهدة بان المنفصلات مستقلة في التحقق ولا يكون احدهما تابعة للاخرى تبعية تقتضي الى الواسطة في العروض وان عرض لها التبعية بمعنى الواسطة في الثبوت وح يتعدد الجعل بكل منهما بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض فلم يكن للجعل المولف سبيل هاهنا فان الاطراف حينئذ محمولة بالذات وفي المولف ليس كذلك هذا البيان الاخير يفحم الناظر وان لم يفحم المناظر لكن لا يضر

يبني

يزبني

Copyright © King Saud University